المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الرابع والستين

١ ابريل (نيسان) سنة ١٩٢٤ — الموافق ٢٦ شعبان سنة ١٣٤٢

البرلمان المصري

والحكم النيابي في التاريخ

ذكر الفيلسوف ارسطو فيما كتبهُ عن السياسة ان الحكم في الامة يتولاهُ اما فرد او جماعة او الشعب كلهُ . فاذا تولاهُ الفرد كانت الحكومة ملكية واذا تولتهُ جماعة قليلة كانت الحكومة ارستقراطية واذا تولاهُ الشعب كلهُ كانت الحكومة دستورية او شعبية . ولا تفاضل بين هذه الانواع من الحكومات اذا قامت بما يُطلب منها لان الغاية من كل حكومة اقامة العدل وتوطيد الامن والسهر على مصالح الرعية فاذا بطلت هذه الغاية وانقلب الحكم وسيلة لتحقيق مآرب الحاكم سواء كان فرداً او جماعة فسدت الحكومة وضاعت الغاية من وجودها

ولعلَّ اقرب الانظمة السياسية القديمة الى الحكومة الدستورية الحديثة النظام الذي جرت عليهِ اثينا ورومية حوالي القرن الخامس قبل المسيح فكانت الحكومة في كلتيهما شعبية جمهورية باوسع المعاني . ومما ساعد على ذلك ان الدولة كانت صغيرة تشمل المدينة وحدها ولا تتعداها الاَّ الى ما حولها من القرى والدساكر وكان عدد السكان قليلاً لا يزيد على عشرة آلاف نفس ما عدا اثينا فانها بلغت نحو عشرين الفاً فسهل عليهم ان يقوموا باعمال الحكومة بنفوسهم فكانوا يؤمون المجتمعات السياسية العامة (كالاكليزيا في اثينا) لينتخبوا الحكام ويفصلوا فيما يهمهم من الشؤون . لذلك لم يكونوا في حاجة الى انتخاب من ينوب عنهم في تلك المجتمعات

على ان الحكم في اثينا ورومية لم يبقَ جمهورياً بحتاً حينما خرجتا عن حدودهما الضيقة وازدادت فتوحاتهما ولاسيما فتوحات رومية واتسع نفوذها وصار من اللازم

استنباط نظام سياسي يشمل جميع الولايات التي خضعت لها ولاسيما ما كان منها في ايطاليا حتى يشعر سكان هذه الولايات انهم يشتركون مع العاصمة في ادارة شؤون البلاد ومستعمراتها الواسعة . لكن فلاسفة الرومان وواضعي القوانين منهم مع ما اتصفوا به من الحذق السياسي وبعد النظر في وضع القوانين لم يهتدوا الى نظام التمثيل النيابي فبقيت العاصمة مسيطرة على شؤون البلاد وانتقلت السلطة فيها رويداً رويداً الى يد رجل واحد فكان النظام الامبراطوري المعروف

ثم انهارت الامبراطورية الرومانية الغربية امام هجمات القبائل الشمالية المتكررة وانتشر في اوربا نظام الاقطاع . وهذا النظام يستدعي شيئاً من « النيابة » او « التمثيل » فامير الاقطاع كان يدعو في اوقات المحن والحروب رجالاً يمثلون المقاطعات المختلفة في امارته للبحث فيما يجب فعلهُ لدرء هجمات العدو وما يجب على كل منهم تقديمهُ من رجال وذخائر ومؤن . فكان في هذا العمل جرثومة التمثيل السياسي او النظام النيابي كما هو معروف في عصرنا

وخرجت اوربا من ظلمات القرون الوسطى وقد تعزز في انحائها الروح القومي فيها بالطبقات الوضيعة عن مصاف العبيد وصارت تشعر بوجوب الاشتراك مع الملك والامراء ورجال الدين في تدبير امورها الى ان كانت الثورة الفرنسوية فالقيت فيها مقاليد الامور الى الشعب

لكن النظام النيابي بمعناهُ السياسي الحديث نشأ في انكلترا نشوءا تدريجيًّا وذلك ان الملك ادورد الاول نشر دعوة سنة ١٢٩٥ جاء فيها ما ملخصهُ « اننا ندعو الامراء وكبار رجال الدولة للبحث في الادواء التي تنتاب البلاد وكيف يجب ان نعالجها . ولذلك ندعو اثنين من كل مقاطعة ومدينة ودائرة (بورو) ممن عُرفوا بالحكمة والاخلاص والكفاءة ويجب ان تعطى لهم السلطة الكافية لاقرار ما يحسب صالحاً للبلاد بالاتفاق العام لكي لا يبقى العمل ناقصاً » . هذه هي الجرثومة التي نشأ منها البرلمان الانكليزي اقدم المجالس النيابية في التاريخ واكثرها مرونة . وهو مع ذلك لا يقوم على دستور مكتوب كالدستور الاميركي او الفرنسوي او المصري بل على تقاليد جرى عليها قروناً فصارت بمثابة القانون المكتوب

ولا يخفى ان البرلمان الانكليزي مؤلف من مجلسين اعلى ويسمّى مجلس اللوردات واوطأ وهو مجلس العوام او النواب . وعدد الاعضاء الآن في المجلس الاعلى نحو ٧٢٦ وفي مجلس النواب نحو ٧٠٧ . ولا يعتبر المجلس الاعلى اي مجلس اللوردات غير

نيابي لانهُ ورائي بل هو نيابي بمعنى ان اعضاءهُ يمثلون طبقتين من طبقات الشعب الانكليزي هما رجال الدين واصحاب الاملاك الواسعة . وسبب تفوق مجلس النواب

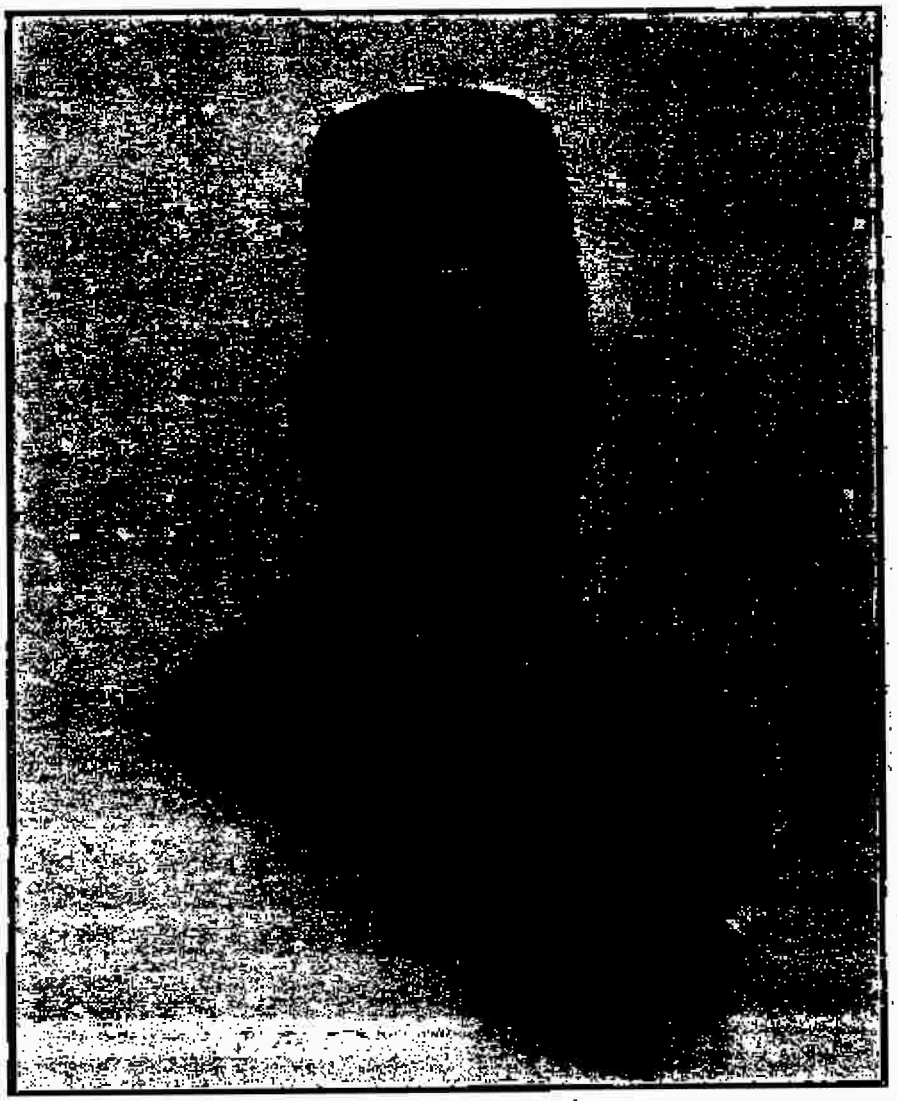

صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزارة الدستورية الاولى في مصر

عليهِ انهُ يمثل الطبقة الثالثة من الشعب الانكليزي وهي اوفر عدداً واكثر قوة وفي يدها زمام الامور السياسية والمالية

ويتلو البرلمان الانكليزي في التقدم البرلمان الاميركي ويدعى الكنغرس وهو اقدم برلمان أُلِّف حسب نظام مكتوب وذلك سنة ١٧٨٠ وهو مجلسان ايضاً مجلس الشيوخ او السنا وفيها ٩٦ عضواً اي ناابان من كل ولاية من الولايات المتحدة سواء كانت الولاية صغيرة او كبيرة ومجلس النواب وعدد اعضائه نحو ٤٣٣

ومما يحسن ذكره في هذا الصدد ان الحكومة الانكليزية حكومة «برلمانية» في عرف علماء السياسة اي ان الوزارة فيها من مجلس نوابها وهي مسؤولة له عن اعمالها فاذا فقد المجلس ثقته فيها وجبت عليها الاستقالة

اما الحكومة الاميركية فليست حكومة «برلمانية» من هذا القبيل اي ان وزراءها ليسوا من مجلس نوابها ولا هم مسؤولون له عن اعمالهم بل لرئيسهم الذي يعينهم وهو

قصر وستمنستر دار البرلمان الانكليزي اقدم المجالس النيابية

المسؤول للكنغرس عن السياسة التي يتبعها وذلك لكي يتم الفصل التام بين فروع الحكومة الثلاثة اي بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية والقوة القضائية وهو في راي بعض علماء السياسة كنتسكيو ارقى مراتب الحكومة

لكن الامر الذي يبدو لاكثر الباحثين في احوال السياسة والعمران ان النظام الانكليزي اكثر من النظام الاميركي مرونة ومماشاة لمقتضى الاحوال وقد جرت

عليه معظم الدول الدمقراطية سواء كانت ملكية كايطاليا واليابان ومصر او جمهورية كفرنسا وسويسرا

ويقال ان النظام الملكي المقيد مجلس نيابي مؤلف من مجلسين كما في انكلترا وايطاليا ومصر واليابان خير الانظمة السياسية في هذا العصر واثبتها على تقلبات العمران واضمنها للمحافظة على الغاية من وجود الحكومة . فالملك في الحكومة الملكية المقيدة يمثل تاريخ البلاد وتقاليدها وعزها وكل ما يلتف من آمال الشعب ورغائبه حول شخصه المعنوي . كذلك تكفل الوزارة النيابية القيام باعمال الحكومة كما في كل الجمهوريات

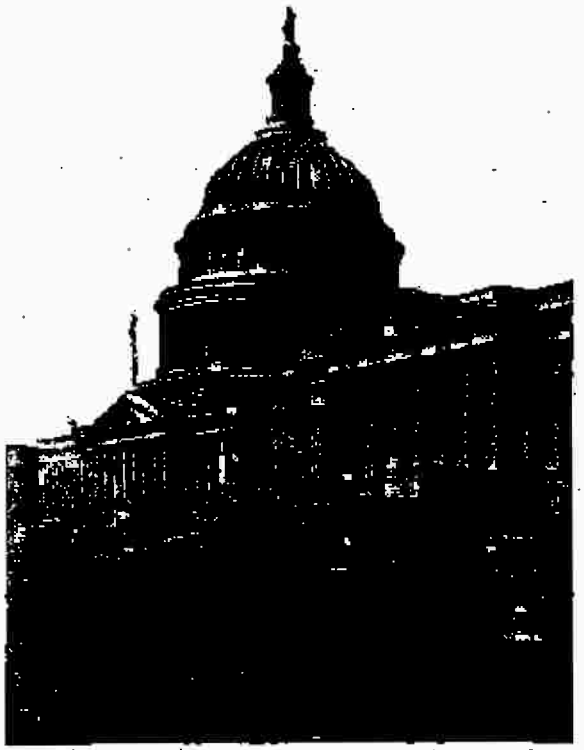

الكابيتول دار الكنغرس الاميركي بواشنطون

والظاهر ان الدستور المصري من خير الدساتير من هذا القبيل فقد جمع مزايا اكثر الانظمة السياسية القديمة والحديثة ومداره على ملك وبرلمان ووزارة برلمانية . والبرلمان المصري مؤلف من مجلسين اعلى وهو مجلس الشيوخ واوطأ وهو مجلس النواب . واعضاء مجلس الشيوخ عددهم ١١٩ ينتخب منهم ٧١ عضواً ويعين جلالة الملك الباقين ويجب ان تكون سن العضو في مجلس الشيوخ ٤٠ سنة على الاقل وينتخب او يعين ليقيم عشر سنوات . اما مجلس النواب فاعضاؤه ٢١٤ وينتخبون جميعهم لخمس سنوات ويجب ان تكون سن الواحد منهم ثلاثين سنة على الاقل

وقد جرى الاحتفال بافتتاح البرلمان المصري يوم السبت في ١٥ مارس الماضي

فكان احتفالاً فخماً سار فيه جلالة الملك من قصر عابدين الى دار البرلمان بين تهليل الجماهير وهتافهم والى جانبه صاحب الدولة رئيس الوزراء فاقسم يمين الاخلاص للامة والدستور ثم دفع خطاب العرش الى دولة رئيس الوزراء فقرأه على الحاضرين وهذا نصهُ :

خطاب العرش

حضرات الشيوخ . حضرات النواب

اهديكم اطيب سلامي . وأحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم . وأهنيكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التي حزتموها لتؤلفوا اول برلمان مصري تأسس على المبادىء المصرية واحمد الله ان تحققت بتأسيسه أمنية من أعز اماني واول رغبة من رغبات أمتي الشريفة

اليوم تدخل في دور التنفيذ النظامات النيابية التي قررها الدستور . ولا ريب في انها تبشر باقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى . والقت بها عليكم مسئولية كبرى . فامامكم مهمة من ادق المهمات وأخطرها . اذ يتعلق بها مستقبل البلاد . وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناهُ الصحيح . ولا شك انكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية . وانكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذي لا انفصام له بين العرش والامة . والذي توثقت اليوم عراهُ بالقسم العظيم الذي اقسمناهُ . وستؤدونهُ أنتم عما قليل

لهذا يحق لي ان اصرح علناً باسمي وباسمكم ان حكومتي مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء في الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله القدير

ومن أهم وظائفكم أيضاً ان تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها في ادارة البلاد على الطريقة التي رسمها الدستور . وهي الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة وعلى مبدأ المسؤولية الوزارية . ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات : فعليها تنفيذ مبادىء الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية . وعليهِ ان يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التي أشار الدستور اليها . وان يعيد النظر في القوانين المعمول بها خصوصاً ما يعرض منها

على الجمعية التشريعية بسبب ايقاف اعمالها . وان ينظر في قانون الانتخاب بما عليه عليه نتيجة الاختبار

وستعرض عاجلاً على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها ان الايرادات والمصروفات متعادلة . وان المال الاحتياطي زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر في سمعة البلاد المالية غير ان هذا لا يعفي من التزام الحزم في السياسة المالية . بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا

دار البرلمان المصري

يكون من وراء انفاقها تحسين في الادارة . ورعاية الاقتصاد في الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة . وفي المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها

ويجب اصلاح الادارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة . وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبعث في نفوس الموظفين روح الجد والنشاط . والشعور بالمسؤولية والحرص على النظام كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة في التعيينات والترقيات . أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها . غير انهُ ينبغي النظر في مراجعتها . وتكميل نظامها . لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعاً أعدل بل ايضاً لتقرير رسوم

على الايرادات المعفاة بغير حق من الضرائب في الوقت الحاضر

وغير خاف ان مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية لظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الاعمال العامة التي اهملت من سنوات

ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان وهذا يستلزم المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها

ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف انواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافي واصلاح حالة الامن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبياً واجتماعياً وحماية الامومة والعناية بالاطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ونشر التعليم بنوعيه الاولى والراقي

وعلى مصر ان تتبوأ مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام

والامل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الامم كدولة تامة الاستقلال

ايها الشيوخ والنواب

ان مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة منها ما اشرت اليه ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها . ولكني عظيم الثقة في ان هذه المهمة تتم تدريجاً بفضل الروح القومية التي بعثت في شعبي الكريم قوة جديدة وملأته حمية للعمل وغيرة على خير الوطن

وعلا قلبي سروراً ان افتتح الدور الاول للبرلمان وادعوكم للبدء في اعمالكم داعياً الله تعالى ان يسدد خطواتكم وان يوفقني واياكم لما فيه خير البلاد

***

وقد وردت التهاني على حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول وعلى حكومته من ملك انكلترا وملك ايطاليا ورئيس جمهورية فرنسا ورئيس وزارة بريطانيا ورئيس وزارة ايطاليا وبرلمان بروج